Sudan Geographical Journal
مجلة السودان الجغرافية
Faculty of Geographical and Environmental Sciences, University of Khartoum- كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم
Volume 1 July 2017 Number 2

# الآثار الاجتماعية للتعدين الأهلي للذهب بمنجم جبل عامر في محلية السريف– ولاية شمال دارفور، السودان

سعيد علي كوزي
قسم الجغرافيا–جامعة الفاشر – السودان

**المستخلص:** تناولت هذه الدراسة الآثار الاجتماعية للتعدين الأهلي(التقليدي) للذهب بمنجم جبل عامر بمحلية السريف– ولاية شمال دارفور، بهدف معرفة وتقيم الآثار الاجتماعية التي خلّفها تعدين الذهب على المجتمع بمنطقة الدراسة. إعتمدت الدراسة على المنهجين الإستقرائي والإستدلالي بإستخدام المدخلين الوصفي والتحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات والبيانات عن طريق الاستبانة والمقابلات الشخصية وملاحظة الباحث، وتقارير المؤسسات والمعلومات المكتبية المدونة. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها مايلي: إن التعدين بجبل عامر على الرغم من عائده الإقتصادي الكبير على المواطنين إلا أنه خلّف آثاراً إجتماعية سيئة تمثلت في النزاع الذي راح ضحيته أكثر من 1300 قتيل ونزوح 15186 أسرة. ترجع الأسباب الرئسية للنزاع بالمنجم إلى التباين الثقافي بين المعدنين من أصحاب الأرض والوافدين وغياب القانون. كما أثّر التعدين والأحداث المصاحبة له على قيم المجتمع بدخول عادات وتقاليد لم تكن ضمن ثقافة المجتمع. أيضاً تأثر التعليم بصورة كبيرة من النشاط التعديني والنزاع الذي صاحبه من الدمار الذي لحق بالبنيات التحتية والتسرب الكبير وسط الطلاب والعاملين بالتعليم. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل القوانين المنظمة لعمليات تعدين الذهب بمنطقة الدراسة، وتنفيذ مخرجات مؤتمرات الصلح التي تمت بين الأطراف المتنازعة.

**كلمات مفتاحية:**النزاع، أصحاب الأرض، الوافدين، التأثير على التعليم، تفعيل القوانين

**Abstract**: This study aims to investigate the social effects of *Traditional Mining* of gold in Jabal Amir Mine in Alsireif Locality, North Darfur State. The study depended on inductive and deductive methods by using descriptive and analytical approaches. For achieving the study objectives, data were collected through questionnaire, personal interviews, and observations, including reports and available records. The most important findings showed that: In spite of the great economic reward of gold miming, there were significant negative social effects the most serious was the armed conflict between tribal factions which resulted in more than 1300 deaths and 15786 displaced families. The reasons for the conflict in the Mine area are mainly due cultural differencees between 'land owners' and the 'outsiders' from Sudan and abroad. The appalling incidents of the conflict and the loss of lifes are largely due to lacking of security .The result of absence of government or lack of government has lead to the collapse of social values which were strongly upheld by the society before the gold miming in the area.It is therefore rerecommended that both central and local governments should strictly reinforce the laws in mining area, as well as enforcing the peace agreements between waring factions.

**Key Words**: conflict, land owners, outsiders, impacts on education, land law reinfoecement

## 1– مقدمة :

يعد السودان من الدول الغنية بالذهب وذلك لانتشاره في مساحات واسعة من أرضه، ولم يكن اكتشاف وتعدين الذهب بالأمر الجديد وإنما يرجع لعصور تاريخية قديمة، فقد اشتهرت مروي قبل (300ق.م) بالذهب واستقبل السودان عبر الحقب التاريخية المختلفة المهاجرين بحثاً عن التعدين (وزارة المعادن، 2016م) . كما أطلق الإغريق على السودان اسم بلاد الذهب، وقدّ أشار المؤرخ هيرودت إلى وجود الذهب في السودان بكميات كبيرة (مقار،69، 1993 ).وعندما جاءت الإدارة التركية المصرية إلى السودان، بدأ محمد علي باشا بالتنقيب عن معدن الذهب الذي كان من بين الدوافع التى حفزته على استعمار السودان (يوسف، 2016 ، 70 ) .

لم يكن إنتاج الذهب كمورد اقتصادي ضمن أولويات الحكومات الوطنية المختلفة التي تعاقبت

على حكم السودان منذ الاستقلال بدليل ضعف الكمية المنتجة وضعف إسهامه في الصادرات القومية ، وبناء على التقرير الذي أوردته وزارة المالية والإقتصاد ( The Ministry of Finance and Economic: 2015 ) فإن نسبة الصادر من الذهب لم تتجاوز الـ 1% قبل عام 2009م ، ولكنه بدأ في الإزدياد التدريجي حتى وصل في الأعوام (2012–2013–2014 ) إلى حوالي 33% أي مايعادل ثلث الصادرات في السودان.

تجدر الإشارة إلى أن الذهب لم يظهر كمورد اقتصادي مهم في السودان، إلا بعد الضائقة الاقتصادية التي صاحبت انفصال جنوب السودان في يونيو 2011 ،حيث فقد السودان على أثره حوالي 75% من عائدات البترول التى كانت تمثل 55% من إيراداتة المالية ( The Ministry of Finance and Economic: 2015).

والمعروف أن الموارد الزراعية التي كانت تمثل أساس اقتصاد السودان تم إهمالها في فترة مابعد ظهور البترول وتراجعت الموارد الاقتصادية التحتية بصورة كبيرة حتى أصبحت غير قادرة على سد الفجوة التي تركها خروج البترول من الموازنة العامة وارتفعت نسبة التضخم، وتراجعت العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وضاقت الحياة المعيشية على السكان، الأمر الذى جعلهم يبحثون عن بدائل اقتصادية ترضي تطلعاتهم وتعيد التوازن الاقتصادي لأسرهم.

وفي ظل هذه الظروف بدأ التعدين التقليدي عن الذهب كمورد اقتصادي بديل بالولاية الشمالية، وولاية نهر النيل بصورة تقليدية؛ ولأنه لا يعتمد على أجهزة متطورة في الكشف والتنقيب، كان انتشاره واسعاً وبصورة عشوائية اعتمدت في الأساس على المصادفة؛ ولأن الإعلام الشعبي المصاحب لهذه العملية كان كبيراً ومبالغاً فيه، كانت هجرة البحث عن الذهب كبيرة أيضاً، وسرعان ما انتقل التعدين إلى ولايات أخرى من السودان، خاصة ولايات كردفان ودارفور .

تشير إحصاءات وزارة المعادن إلى أن التعدين الأهلي انتشر في (81) موقعاً على امتداد ولايات السودان عدا ولايات (الخرطوم – النيل الأبيض – الجزيرة )الشكل رقم(1) ، وقد بلغ عدد المعدنين مليون شخص، وأن نسبة 33% من جملة 32 مليون مواطن استفادت من عائدات الذهب بصورة مباشرة وغير مباشرة (الخليفة، 2015 ، 40 ) .

تعتبر ولاية شمال دارفور من الولايات التي وجدت زخماً كبيراً في تعدين الذهب ، خاصة محلية السريف التي تحتضن منجم جبل عامر(منطقة الدراسة )،حيث كان الإنتاج وفيراً، وسرعان ما أصبح جبل عامر أشهر منجم في السودان بعد أن شهد هجرة كبيرة من داخل وخارج السودان و التي أدت فيما بعد إلى أوضاع إنسانية معقدة على الصعيدين البيئي والاجتماعي نسبة لغياب التخطيط المسبق لهذا النوع من الأنشطة ، حيث كان النشاط يمارس على هامش إطار القانون أو خارجه تماماً ، مما ولد بيئة مليئة بالمنازعات على الحقوق في الأرض والعمالة والإنتاجية فضلاً عن الآثار الاجتماعية والبيئية السالبة والأسواق غير المشروعة.

**2– مشكلة البحث:**

إن ظاهرة التعدين الأهلي(التقليدي) للذهب أصبحت من أكثر الأنشطة الاقتصادية فاعلية وحضوراً في الآونة الأخيرة على مستوى السودان بإعتباره أحد البدائل الاقتصادية الفعّالة للخروج من دائرة الفقر على مستوى الأسرة والمجتمع، ويعتبر منجم جبل عامر من المناجم التي وجدت رواجاً كبيراً لغزارة إنتاجه وجودة المعدن المستخلص منه، لذلك شهد هجرة كبيرة للمعدنين من داخل وخارج السودان.

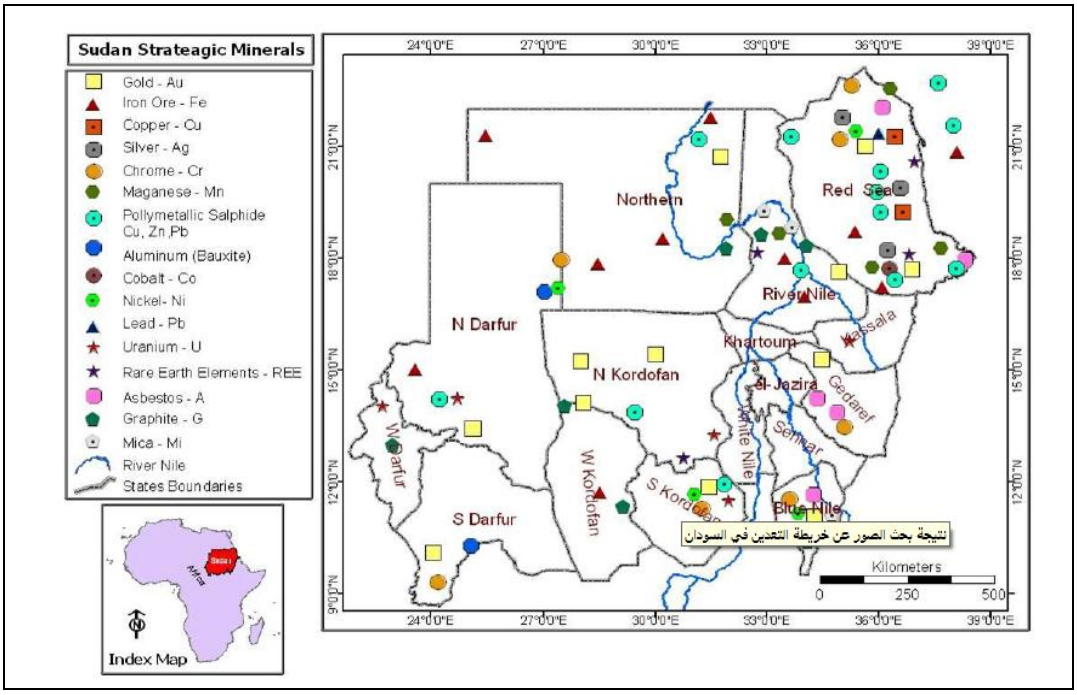


**الشكل رقم (1) أهم مناطق التعدين في السودان**

المصدر : وزارة المعادن (2016 ) التعدين في السودان

هذه الهجرة لم تكن منظمة، ولم تكن الظروف المحلية مهيأة لها بما فيه الكفاية نتيجة للعدد الكبير من المهاجرين الذين تجاوز عددهم ال(60) ألف نسمة في زمن وجيز (محلية السريف،2013)، ولم يكن هناك ترتيباً مسبقاً من قبل الدولة أو المجتمع المحلي لهذا الحدث، لذلك نحت الأمور منحياً فوضوياً ألقى بظلاله على المجتمع المحلي والمعدنين أنفسهم خاصة محلية السريف والمحليات المجاورة لها.

ومن أهم تلك المظاهر تفشي الجريمة بكافة صورها وانتشار المخدرات والخمور، وتجارة الأسلحة وانحدار قيم المجتمع، فضلاً عن الصراع الذي أفرزته هذه الفوضى الذي استمر لأكثر من عامين وتوقف بموجبة التعدين، وراح ضحيته أكثر من 1400 قتيل (مؤتمر الصلح بين الأبالة وبني حسين 2014 م)، وخلّف شرخاً اجتماعياً كبيراً وأوضاعاً إنسانية بالغة التعقيد، مما جعل المنطقة محط اهتمام العديد من الدوائر المحلية والإقليمية والعالمية. ومما سبق يمكن حصر مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

أ- ما الآثار الاجتماعية التي التي نتجت عن التعدين بمنجم جبل عامر ؟

ب- ما الجهود الشعبية والرسمية التي بذلت للحد من الآثار الاجتماعية للتعدين بالمنجم ؟

ج- كيف يمكن معالجة الآثار الاجتماعية بعيدة المدى على منطقة الدراسة؟

**3-أهداف البحث:**

تهدف الدراسة إلى مايلي:

أ- التعرف على نمط الحياة الاجتماعية التي كانت سائدة بمنطقة الدراسة.

ب- دراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن ممارسة التعدين بمنجم جبل عامر.

ج- الوقوف على حجم الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بمحلية السريف من جراء التعدين .

د- الوقوف على الجهود التي بذلت في سبيل معالجة الآثار الاجتماعية لتعدين الذهب التي ألمت بمجتمع منطقة الدراسة.

هـ- الكشف عن الجهود التي بذلت لتنظيم التنقيب بمنطقة الدراسة وتقييم مدى فاعليتها.

**4- فروض البحث:**

يسعى البحث للتحقيق من الفروض التالية:

أ- إن وجود المعدنين بأعداد كبيرة وثقافات وتقاليد مختلفة(من داخل وخارج السودان) أدى إلى تردي الأوضاع الإجتماعية في منطقة الدراسة.

ب- إن عدم وجود رؤية تنظيمية وإدارية للتعدين بمنجم جبل عامر كان السبب الرئيس وراء الآثار الاجتماعية السالبة التي لحقت بالمنطقة.

ج- إن الصراع الذي دار بمنطقة الدراسة له أبعاد تاريخية وثقافية وسعت من إطاره.

د- إن لممارسة التعدين بجبل عامر والأحداث التي صاحبته آثار قيمية وإنسانية بالغة التعقيد أضرت بالمجمع المحلي الذي ظل محافظاً على عاداته وتقاليده.

**5 - طرق جمع المعلومات:**

إعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على الطرق التالية:

**5-1 الطرق المباشرة:**

تم جمع المعلومات الميدانية عن طريق الاستبانة والمقابلات الشخصية والملاحظة المدونة حيث تم تحديد عينة الدراسة وفقاً لمعادلة ستيفن تامسيون الآتية (ضحيان،2000م):

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[(N-1)\times\left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث إن:

N: حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

d: نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

تشير بعض الدراسات إلى أن معادلة ستيفن تامسيون تعد الأنسب في الدراسات الاجتماعية ولاسيما عندما يكون حجم المجتمع كبيراً (بشماني،2014م، ص91). وبعد تعويض حجم المجتمع الذي قدر بحوالي 60000 نسمة في المعادلة المشار إليها كان حجم العينة (383) تم توزيعها للمعدنيين بمنطقة الدراسة.

**5-2 الطرق غير المباشرة:** وتشمل جمع المعلومات من المكتبات العامة، ومن المنظمات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منطقة الدراسة.

**6- منطقة الدراسة:**

تقع محلية السريف بين دائرتي عرض َ 30 ْ 13 و َ 45 ْ 14 شمالاً، وخطي طول َ 15 ْ 23 و َ 50 ْ 24 شرقاً. وتبلغ المساحة الكلية لها حوالي 8960 كلم2 تقريباً(يوسف،2007). تحدها ثمانية محليات هي: محلية كبكابية في إتجاه الجنوب الشرقي ومحلية سرف عمرة في الإتجاه الجنوبي الغربي، ومحلية كتم في الجهة الشمالية الغربية، ومحليتي أمبرو وكرنوي في الإتجاه الشمالي، إلى جانب إنها تجاور ثلاث محليات من ولاية غرب دارفور هي محلية كلبس شمالاً، ومحليتي صليعة وكرينك غرباً الشكل رقم (2). هذا الجوار المتعدد والحدود الطويلة جعلها بوتقة لإنصهار العديد من الإثنيات، فضلاً عن مرور عدد من الطرق التجارية بها.

بلغ تعداد السكان في منطقة الدراسة حسب التعداد السكاني لعام 2008م حوالي (156985) ( لجهاز المركزي للإحصاء، 2013م) يتوزعون بين ثلاث

وحدات إدارية هي ( السريف، و مديسيس وغراء الزاوية).

تتمثل أهم ملامح السطح في المنطقة في الأراضي السهلية وسهول الأودية مثل وادي برقو، ووادي أبوسنط، ووادي الشبيكة، ووادي أنجمينا، ووادي السريف، ووادي كرقو وغيرها من الأودية الموسمية. كما توجد بها بعض المرتفعات والجبال أهمها جبل العطاش، وجبل عامر وجبل أيبو، وجبل جلي وغيرها من الجبال الشكل رقم (3).

هذه المنطقة تمارس فيها العديد من الأنشطة الاقتصادية أهمها الزراعة والرعي حيث تتركز الزراعة في السهول وضفاف الأودية وتنقسم إلي زراعة مطرية خلال موسم الأمطار وزراعة مروية في فترة مابعد الأمطار. أهم المحصولات المطرية هي الدخن والذرة والسمسم والفول السوداني، وأهم المحصولات المروية هي الفول المصري والطماطم والبصل والعجور. أما الرعي فهو الحرفة الثانية بعد الزراعة ويتركز حول منحدرات الجبال وبعض السهول، وتعتبر الماشية أهم الحيوانات التي تربى، وتليها الأغنام والماعز ثم الإبل التي يربيها الرحل بالمنطقة.

يتشكل التكوين الجيولوجي للمنطقة في معظمة من سخور الأساس، ومن خلال الدراسة الميدانية لاحظ الباحث إنتشار صخور الكوارتز التي تعتبر أمهات الذهب للجيولوجين مما يؤكد وجوده في العديد من المناطق بالمحلية.

**7-خلفية عن تعدين الذهب والأنشطة المصاحبة له في جبل عامر:**

كانت بداية اكتشاف الذهب بمحلية السريف في بدايات عام 2012م بمنطقة (صبرنا)، ويقع هذا المنجم في الناحية الجنوبية الشرقية لجبل عامر ويبعد عنه حوالي (15) كلم، ومن ثم تم اكتشاف منجم جبل عامر في منتصف أبريل 2012م ، وهو يبعد بحوالى (35) كلم تقريباً إلى الشرق من مدينة السريف (الشكل 2).

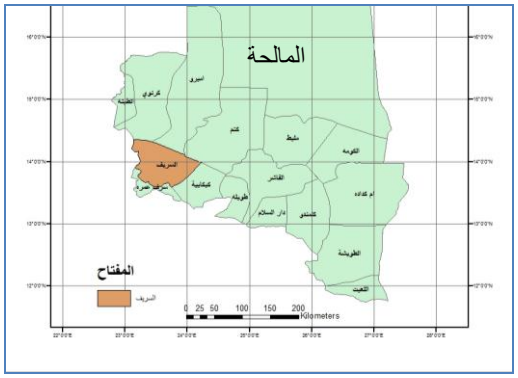


**الشكل رقم (2) من موقع محلية السريف في ولاية شمال دارفور**

المصدر وزارة التخطيط العمراني ، قسم المساحة (2016) وعمل الباحث

كان الإنتاج بمنجم جبل عامر في بدايتة وفيراً، الأمر الذي أدى إلى تحول المعدنين التقليديين من منجم صبرنا إليه، على الرغم من عدم وجود أي دراسات تقدر أو تؤكد كمية الإنتاج آنذاك؛ وإنما حسب رواية شهود العيان والمعدنين الذين تمت مقابلتهم إبان العمل الميداني في يناير 2017م .

بعد أن تنامى إلى مسامع الناس (داخل السودان وخارجه) وجود كمية كبيرة من الذهب ذات جودة عالية في جبل عامر، وفد إليه وفي زمن وجيز لايتجاوز الستة أشهر عشرات الآلاف من المعدنين وغيرهم من المنتفعين وحسب رواية (عبدالله ، 18،9 ، 2018م) وصل عدد المعدنين بالجبل إلى أكثر من (60) ألف نسمة في مساحة صغيرة لاتتجاوز 4 كلم2، أنعش هذا العدد الكبير من العاملين بالمنجم منطقة جبل عامر و محلية السريف اقتصادياً ، كما أدى إلى حراك اقتصادي كبير في المحليات المجاورة لها خاصة (كبكابية – سرف عمرة ) وأصبحت هناك رحلات تجارية يومية من السريف و كبكابية و سرف عمرة و الجنينة و غيرها إلى الجبل، علماً بأنه يبعد حوالي(46) كلم عن كبكابية، فأصبحت التجارة هي النشاط الثاني

بعد التعدين، حيث يوجد استهلاك عالٍ للسلع، وتقدر الغرفة التجارية لمحيلة السريف(2017م) أن حوالي 15% من العاملين بالمنجم يمارسون التجارة بمختلف أنواعها (التجزئة – الاجمالى – التجارة الهامشية ) فضلاً عن تجارة الأطعمة ومياه الشرب والمياه الغازية، وهناك مجموعة أخرى تخصصت في تقديم بعض الخدمات الضرورية مثل خدمات الاتصالات والتحاويل المالية والتوليد الكهربائي وبعض وسائل الترويح مثل أندية المشاهدة .

كما أسلفنا أن هذا العدد الكبير من المعدنين جاء إلى جبل عامر من معظم ولايات السودان و بعض الدول، فقد وجد الباحث من خلال الزيارة الميدانية للمنجم مواطنين من (11) ولاية من ولايات السودان بعضهم يعمل في التجارة والخدمات، والبعض الآخر في التعدين، إلى جانب وجود عدد كبير من الأجانب ، وبناء على المقابلة التي أجراها الباحث مع لجنة المنجم بتاريخ (2017/1/5م)، أشارت اللجنة إلى أن المعدنين الأجانب وفدوا من حوالي (13) دولة هي (أثيوبيا – أرتريا – جنوب السودان – مصر – سوريا – ليبيا – فلسطين – تشاد – نيجيريا – الكامرون – السنغال – أفريقيا الوسطى – باكستان ) .

هذه الأعداد الكبيرة التي وفدت إلى جبل عامر أكثر من(60 ألف نسمة) كما سبقت الإشارة، تعادل حوالي 35,5% من إجمالى سكان محلية السريف البالغ عددهم (156985) نسمة حسب التعداد السكاني الذي أجري في عام 2008م، هؤلاء جميعاً جاءوا يحملون معهم عادات وتقاليد وقيم قد تختلف عن قيم و عادات المنطقة، كما أن تطلعات وآمال المعدنين في الحصول على المال خلق واقعاً اجتماعياً معقداً انعكس على المنطقة بأثرها، وقد ساعد على ذلك عدم وجود قانون ينظم هذا النشاط، وفي هذا الصدد حذرت (الأمم المتحدة ، 2011م ) في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تداعيات هذا النوع من التعدين الذي يرتبط بالنزاعات ويخلق آثاراً اجتماعية و اقتصادية سالبة على مناطق التعدين .

**8-الأوضاع الاجتماعية والإدارية بمحلية السريف قبل ظهور الذهب :**

كانت المنطقة الجنوبية الغربية عموماً (كبكابية– السريف – سرف عمرة) تعيش هدوءاً نسبياً (قبل أزمة التعدين التي ألمت بالمنطقة) مقارنة بالمحليات الأخرى بولاية شمال دارفور، وكانت محلية السريف هي الأوفر أمناً مقارنة برصيفاتها من المحليات الغربية الأخرى، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى رسوخ ثقافة السلام لدى إنسان المنطقة وطبيعة الحياة الاقتصادية للسكان، حيث تمارس الزراعة والرعي جنباً إلى جنب لدى كافة سكان الريف في المنطقة بصورة غير متناقضة (بعيداً عن جدلية الصراع بين الرعاة والمزارعين )، فضلاً عن أن المجتمع بأثره يمكن تصنيفه بأنه مجتمع زراعي مستقر أكثر من كونه بدوي متنقل، إلى جانب فاعلية الإدارة الأهلية بالمنطقة وشخصية الناظر محمد آدم حامد (الجدي) وخبرتة الطويلة في معالجة أي مشكلات يمكن أن تحدث من أى طرف، علماً بأن محلية السريف تتبع حسب التقسيم الإداري للأرض (الحواكير – ديار القبائل ) إلى قبيلة بني حسين ذات الأصول العربية، غير أن المحلية تضم عدداً من القبائل الأخرى التي تتبع إدارياً لنظارة بني حسين، منها قبائل مستقرة و أخرى راحلة. الجدول رقم (1) يعكس الملامح العامة للتكوين الإداري والإثني للمحلية:

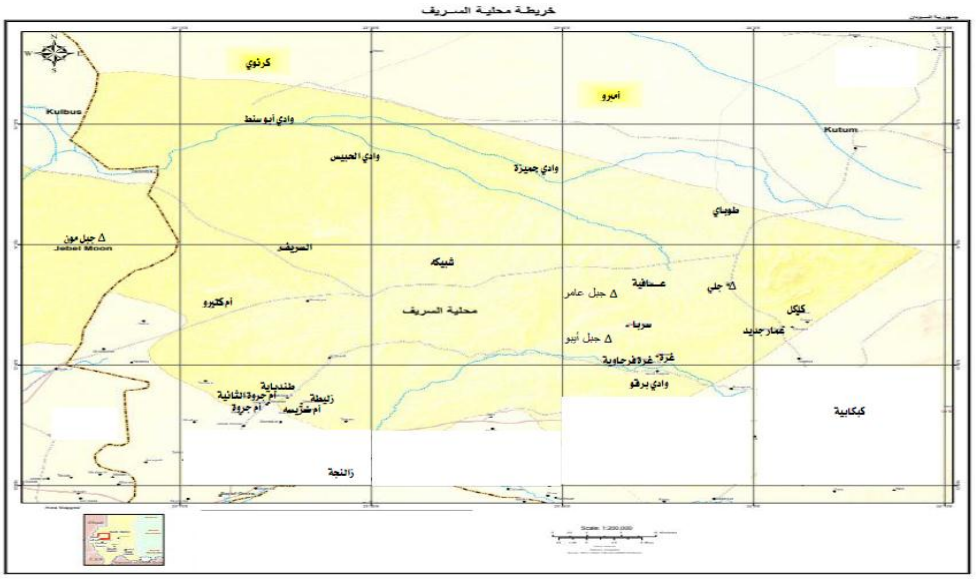


**الشكل رقم (3) محلية السريف**

المصدر: وزارة التخطيط العمراني (2017م) وعمل الباحث

**الجدول (1) تكوين الإدارة الأهلية بمحلية السريف**

| الرقم | إسم المسؤول الإداري | الصفة | الجهة–القبيلة |
|---|---|---|---|
| 1 | محمد آدم حامد يعقوب(الجدي) | ناظر الإدارة | بني حسين |
| 2 | الدومة هارون غبشة | عمدة | بني حسين |
| 3 | محمود محمد دقيس | عمدة | بني حسين |
| 4 | موسى فضل جار | عمدة | بني حسين |
| 5 | عبدالله صالح مسبل | عمدة | بني حسين |
| 6 | إسماعيل سليمان ضوالبيت | عمدة | بني حسين |
| 7 | آدمو آدم سليمان | عمدة | بني حسين |
| 8 | الدومة آدم أبكر | عمدة | بني حسين |
| 9 | مطر إسحاق | عمدة | بني حسين |
| 10 | محمد الدومة دوتم | عمدة | أولاد عيد |
| 11 | محمد عبدالله عرديب | عمدة | أولاد جنوب |
| 12 | محمد عبدالله نصر | عمدة | أولاد جنوب |
| 13 | محمود كريمة حامد | عمدة | أولاد جنوب |
| 14 | عثمان محمد حامد | عمدة | أولاد جنوب |
| 15 | فضيلة رابح | عمدة | أولاد جنوب |
| 16 | محمد أبكر سيجر | عمدة | مادينقا |
| 17 | حمدان صالح أبيض | عمدة | بشيشات |
| 18 | عبدالله شطة | عمدة | نجعة |
| 19 | صالح عبدالعزيز دهب | عمدة | مسيرية |
| 20 | عبدالله موسى يعقوب | عمدة | مسيرية |
| 21 | مبارك أحمد إبراهيم | عمدة | صعدة |
| 22 | عبدالله صالح مسبل | عمدة | دروك |

المصدر: يحيى (2017) والعمل الميداني.

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن إدارة بني حسين تضم إلى جانبها عدداً من القبائل الأخرى تمثلهم 13 عمودية، منها قبائل ذات أصول عربية و أخرى غير عربية الأصل .

لقد ظل هذا التكوين الإداري الأهلي لمحلية السريف متماسكاً وقوياً بكافة طيفة القبلي، رغم المشكلات العابرة التى يتم تجاوزها بكل سهولة ويسر اعتماداً على الموروث الاجتماعي و الثقافي المتعارف عليه في علاج وحل المشكلات. غير أن هذا النسيج الاجتماعي المتماسك الذي تهتك بعد أن حلت به لعنة الذهب بعد التدافع الكبير على منجم جبل عامر نتيجة لذلك التضخيم الإعلامي عن كميات الذهب ونوعيته وحظوظ المعدنين في الحصول عليه.

**9- التنظيم الإداري للتعدين بجبل عامر**

عندما أحس المجتمع المحلي بهول هذا التدافع الكبير نحو المنجم (من داخل وخارج السودان ) والكميات الكبيرة من الذهب التي عثر عليها بعض المعدنين أملت عليهم الضرورة إيجاد

آلية لتنظيم هذا التعدين خوفاً من التداعيات الأمنية والاجتماعية والصحية التي قد تصاحب مثل هذه الأنشطة، فكانت المبادرة من سكان قرية جبل عامر بتكوين أول لجنة تنظيمية برئاسة داؤد آدم عبدالله وهو معلم من أبناء قرية جبل عامر التي تحتضن المنجم، وكان ذلك في مايو 2012م، علماً بأن سكان المنطقة رفضوا في البدء مبدأ افتتاح هذا المنجم خوفاً من التعقيدات المصاحبة لهذا النوع من التعدين ، ولكنهم استجابوا لرجاء السيد الناظر وبعض أعيان محلية السريف بضرورة مراعاة مصلحة وتطلعات المواطنين في الكسب الحلال .

ضمت اللجنة 48 عضواً روعي فيها التمثيل الإثنى لكافة القبائل التى كانت موجودة بالمنجم، ويبدو من الوهلة الأولى أن هذه اللجنة مترهلة نسبة لعددها الكبير، غير أن هذا العدد كان الغرض منه أن يجد أي معدن نفسه في هذه اللجنة، وبالتالي تنال اللجنة ثقة جميع المعدنين، كما كان الهدف من هذا العدد سهولة الوصول لأي فرد قد يتجاوز القانون المنظم للعمل عبر ممثله في اللجنة، وقد تم تقسيم اللجنة المركزية المنظمة لعدة لجان فرعية متخصصة منها :

أ- **لجنة توزيع الآبار:** تتكون من(5) أفراد والغرض منها تنظيم عملية توزيع الآبار للمعدنين والمساعدة في حل أي نزاعات قد تنشأ بينهم، و تتدخل أحياناً لإلغاء بعض الآبار الخطرة.

ب- **لجنة الرواكيب:** وهي لجنة معنية بتنظيم السوق، وتوزيع الرواكيب حتى تسهل عملية البيع والشراء والحركة داخل السوق .

ج-**لجنة الأمن:** هى لجنة مكونة من أفراد بعضهم مدنيون وبعضهم عسكريون من قوات حرس الحدود، تسند إليهم مسئولية الحفاظ على النظام العام والقبض على المجرمين توطئة لتقديمهم للعدالة لدى اللجنة المركزية.

د-**لجنة الصحة** : الغرض منها مراقبة الوضع الصحي لتقليل المخاطر الصحية بالمنجم.

هـ-**لجنة المحكمة** : وهى تتكون من ثمانية أعضاء برئاسة رئيس لجنة المنجم بالإضافة لنائب الرئيس ومقرر اللجنة ورؤساء لجان الرواكيب الصحة الأمن الأبار والمالية ، والغرض منها هو النظر في أي قضية ترفع لهم و العمل على تسوية الخلافات.

و-**اللجنة المالية:** وتقع عليها مسئولية الجبايات التي تقررها اللجنة المركزية من رسوم الرواكيب و الآبار وغيرها، وذلك لتغطية النفقات الإدارية بالمنجم. الجدول رقم ( 2 ).

| الرقم | البيان | الرسوم بالجنية | القيمة بالدولار في حينه | ملحوظة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الراكوبة | 10 جنيه في الشهر | 1.7 | تدفع شهرياً |
| 2 | البئر العادية | 100 جنيه | 16.7 | تدفع كرسوم مرة واحدة |
| 3 | بئر في مربع سويسرة | 300 جنيه | 50 | تدفع كرسوم مرة واحدة |
| 4 | بئر في مربع زنقة زنقة | 700 جنيه | 116.7 | تدفع كرسوم مرة واحدة |
| 5 | بئر في مربع دارفور | 500 جنيه | 83,3 | تدفع كرسوم مرة واحدة |

# قيمة الجنية خلال الفترة (2012-2016 ) = 0.16 دولار أمريكي- المصدر : العمل الميداني 2017م

يلاحظ من الجدول (2) أن هناك اختلافاً في قيمة رسم الآبار حسب الموقع، وذلك لأن بعض المواقع احتمالية إنتاجها كبيرة جداً. الغرض من الرسوم هو الصرف الإداري وعلاج بعض المشكلات التي تحدث بصورة عارضة، ومن أهم إنجازات هذه اللجنة حسب (عبدالله 2017/4/29م) علاج سبعة حالات قتل متفرقة بالمنجم عن طريق الدية والتسوية الفورية، كذلك علاج العديد من النزاعات التى تصل اللجنة بصورة راتبة بمعدل (6 -10) قضية في اليوم ، أيضاً ضبط الآداب العامة وأهم قرار لها في هذا الشأن هو منع دخول النساء

للمنجم بصورة قاطعة ، إضافة لدور هذه اللجنة في التخفيف من حدة تدهور الوضع الصحي بالمنجم ، والتنسيق مع الجهات الرسمية في حالة وجود أي مهدد صحي كالأوبئة .

ظلت هذه اللجنة تؤدي دورها الرقابي والإداري بصورة جيدة إلى أن اندلع النزاع وتفككت بعدها بصورة تلقائية بعد فرار المعدنين من المنجم بما فيهم اللجنة. وبعد توقيع الصلح عاد بعض المعدنين للمرة الثانية ، حيث تمت إعادة تكوين اللجنة من جديد و يعتبر هذا ثالث تكوين للجنة (قبل النزاع وأثناءه وبعد الصلح) وآخر لجنة قابلها الباحث بتاريخ 2017/1/5م كان عددها حوالى 33 عضواً ينتمون إلى قبائل مختلفة ولكن يبدو أن غالبيتهم من القبائل العربية وتحديداً من الرزيقات والأبالة . هذه اللجنة تمارس نفس المهام السابقة ولكن بكفاءة أقل، وحسب إفادة آخر رئيس لجنة تمت مقابلتة (سعيد، 2017/1/5م) أن عدد جرائم القتل التي قامت اللجنة بتسويتها إضافة للجهود السابقة بلغت حوالي(25) قضية قتل تم علاجها عن طريق الدية.

على الرغم من أن اللجان الشعبية المكونة من قبل المعدنين قد وفقت بصورة جيدة في علاج العديد من المشكلات، إلا أنه اعتراها بعض القصور في علاج بعضها، ويتضح ذلك من خلال اللقاء الذى تم مع لجنة المنجم في يناير 2017م، حيث أشاروا إلى أنهم يعملون في ظروف صعبة تجعلهم أحياناً تحت التهديد، وفي بعض الأحيان يؤخذ الجناة عنوةً بعد القبض عليهم من قبل ذويهم . ولعل السبب في ذلك أن هذه اللجنة لم تأخذ الصبغة الرسمية من الدولة وأجهزتها، كذلك أن الآلية المستخدمة لفض النزاعات بالمنجم هي آلية تقليدية لم تصلح في بعض الأحيان (مع تطور الجريمة) لمثل هذا المجتمع الكبير المتنوع في عاداته وتقاليده وقيمة بما في ذلك الأجانب من خارج السودان، كما أن بعض أعضاء اللجنة تنقصهم الخبرة الإدارية والتجربة اللازمة لمثل هذه الظروف. هذا بالإضافة إلى أن الإدارة الأهلية لم تكن ممثلة بصورة واضحة، فضلاً عن ذلك أن محلية السريف لم تكن جزءاً من هذه اللجنة ولم يكن لها وجود إداري، وبالتالي لم تستطع وضع أي رسوم حكومية لصالح المحلية على الرغم من أنها حاولت ذلك مع بداية افتتاح المنجم بالتزامن مع تكوين أول لجنة، ولكن مايعاب على ذلك أنها حاولت ذلك بالتضامن مع اللجنة الإدارية بصورة غير مستقلة وبإيصال واحد مع اللجنة.

من جانب آخر فإن بعد الحكومة عن إدارة المنجم خلق فجوة كبيرة في التنظيم والترتيب والتنسيق والتنبؤ بالمخاطر المحدقة بالمعدنين والمجتمع في كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والقانونية خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من المعدنين أجانب بلغت نسبتهم حوالي 6% من عينة الدراسة، مع التسليم بأن هذه النسبة غير دقيقة للتداخل الكبير بين السودانيين والتشاديين وصعوبة التمييز بينهم، علماً بأن التشاديين نادراً ما يقرون بأنهم أجانب، خاصة ذوي الأصول العربية، خوفاً من المساءلة القانونية لدخولهم بدون أوراق ثبوتية، وحفاظاً على الحقوق المكتسبة في المنجم من الهوية السودانية، مثل حق التمليك والمعاملات المادية وغيرها، كذلك أن النسبة الواردة لاتعبر عن حقيقة جنسيات المعدنين لأن معظم الأجانب غادروا المنجم بعد أحداث جبل عامر مباشرة في يناير 2013م، حيث تقدرهم اللجنة الإدارية للمنجم بحوالي 25% من المعدنين قبل المشكلة.

لكل تلك الأسباب أصبحت اللجنة الإدارية عاجزة عن القيام بمهامها بالكيفية المطلوبة بإقرار اللجنة نفسها وتأكيد معظم المعدنين الذين قابلهم الباحث، لذلك فإن أشواق معظم المعدنين خاصة غير المسلحين منهم هو أن تكون الحكومة هي المسئولة

عن فض النزاعات وحل أي مشكلة في المنجم. الشكل رقم(4).

**الشكل (4) أنسب جهة لحل النزاعات بالمنجم (%)**

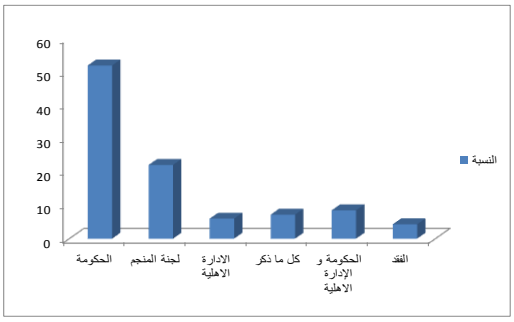


المصدر: العمل الميداني ،2017م.

ومن خلال الشكل (4) يتضح أن 51,9% من عينة الدراسة يرون أن الحكومة هي الأنسب لمعالجة القضايا الإدارية والنزاعات بالمنجم ، و22% يرون أن اللجنة الإدارية هي الأنسب .

بناء عل كل ماذكر ومع بداية مايو 2013م لم تصمد اللجنة الإدارية أمام السيل الجارف من المشاكل والنزاعات نتيجة للتعقيدات السابقة والأعداد الكبيرة من أصحاب المصالح بالمنجم وتطور وتنوع الجريمة وصعوبة تطبيق القانون في مجتمع يتفشى فيه الجهل والأمية بدرجة كبيرة الشكل رقم (5 ).

**الشكل (5) مستوى التعليم لعينة الدراسة %**

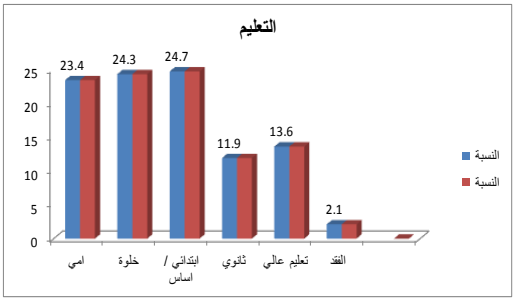


المصدر: العمل الميداني ، 2017م

من خلال الشكل رقم (5) نجد أن نسبة الأمية كبيرة جداً حيث يلاحظ أن نسبة الذين لم يتلقوا تعليماً نظامياً (أمى + خلوة) حوالى 47% بالإضافة إلى نسبة الفاقد التربوي (ابتدائى / أساس) 24,7% و هذا مؤشر خطير لمجتمع نوعي يعيش في بيئة عمل قاسية وشاقة مما يجعل روح العداوة مرتفعة؛ حيث أن المشكلة يمكن أن تقع لأتفه الأسباب ، كما أن الجريمة متفشية بصورة كبيرة ومتطورة من حيث نوعيتها وأعدادها ، فضلاً عن التعقيدات الاجتماعية الماثلة بين الإثنيات المختلفة داخل المنجم الأمر الذي عجل بوقوع الكارثة .

تجدر الإشارة إلى أن غالبية السودانيين العاملين بالمنجم هم من محلية السريف ، بالإضافة إلى نظرائهم من القبائل العربية (رعاة الإبل) غير أنه لاتوجد إحصاءات دقيقة تحدد نسبة كل مجموعة، خاصة بني حسين (أصحاب الأرض) والعرب الأبالة (أصحاب المصلحة) و غالبيتهم من الرزيقات، بجانب لهاتين الكتلتين، هناك كتلة ثالثة لاتقل عن ثلث العاملين بالمنجم وهم من مختلف القبائل والإثنيات من كل ولايات السودان (حامد،11،1،2017)

ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (6) مع العلم بأن البيانات الواردة تمثل فترة ما بعد النزاع.

**الشكل رقم (6) أهم الولايات التى ينتمى إليها المعدنين %**

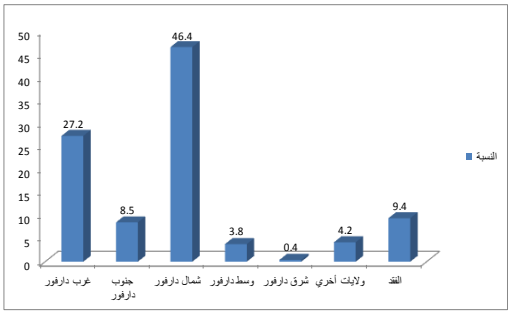


المصدر العمل الميداني2017.

من خلال الشكل(6) نلاحظ أن 46.4 % من عينة الدراسة من ولاية شمال دارفور حيث يوجد المنجم وهي النسبة الأكبر، وذلك أمر طبيعي لوقوع المنجم في الولاية، ولكن الملفت للنظر هو أن ولاية غرب دارفور جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 27 % علماً بأن هذه الدراسة أجريت بعد أحداث جبل عامر، ولكن من المؤكد أن هذه النسبة لم تكن بهذا الشكل في عام 2012م قبل الإنفلات الأمني

ورجوع عدد كبير من المعدنين إلى ولاياتهم البعيدة، وعدم عودتهم للمرة الثانية بعد النزاع، غير أن الأجانب منهم رجعوا وبأعداد كبيرة، وغالبيتهم من القبائل ذات الأصول العربية ولهما امتدادات إثنية وثقافية داخل السودان .

**10- الوضع الأمني في جبل عامر:**

أصبح الوضع الأمنى في منطقة جبل عامر يتدهور تدريجياً ومعدلات الجريمة في تصاعد خاصة في الربع الأخير من عام 2012م، وأصبحت هناك نذر مشكلة بين قبيلة بني حسين والعرب الأبالة (الرزيقات) وبعض حلفائهم من القبائل العربية الأخرى الذين سوف يرد الحديث عنهم لاحقاً. وأصبحت لجنة المنجم عاجزة تماماً عن تسوية الخلافات وكذا الحال بالنسبة للإدارة الأهلية التى اضطرت للتدخل لعلاج بعض المشكلات، خاصة إدارتي بني حسين والمحاميد، ولكن كل جهودهم أصبحت مبعثرة وقليلة الجدوى ؛ وذلك لوجود مراكز قوة أخرى تحد من فعاليتهم وتحمي المجرمين داخل المنجم. ويرجع هذا التوتر لعدة أسباب يمكن حصرها في الآتي:

**أولاً** : هناك بعض أوجه الخلافات التاريخية بين رعاة الأبل ورعاة الأبقار عموماً مردها إلى اعتزاز كل طرف بنوع الحيوان الذى يربية والإحساس بهذا الخلاف ليس بالضرورة بين بني حسين والرزيقات الأبالة وانما بين عموم البقارة والأبالة ، بل أحياناً هذا الخلاف محسوس حتى بين رعاة الأبقار والإبل من الإثنية الواحدة مثل رزيقات الشمال وهم الأبالة بنيما رزيقات الجنوب و هم بقارة، لهم العديد من التقاطعات مردها إلى هذا الجانب ، وهناك العديد من المراشقات وأغاني الحكامات والأشعار الشعبية التقليدية التي تعضد ذلك .

**ثانياً** : نظرة التعالي التي يتميز بها البدومن رعاة الأبل عموماً لأصحاب المهن الآخرى كالزراعة والصناعة وغيرها وهي نظرة استعلائية ، هذا ما أكده (أبوهلال وآخرون ، 1984 ، 81 ) بقوله أن للبداوة قطبين أحدهما سالب والآخر موجب، الموجب منهما يمثل الصفات الحميدة كالشجاعة والكرم والشهامة والصدق وحسن الفطرة، أما السالب فالصفات الرديئة كالسلب والنهب والتخريب واحتقار الصناعات والمهن .

**ثالثاً** : الأحساس الملازم لبني حسين بأنهم أصحاب الأرض وأن الآخرين دخلاء عليهم ، لذا في كثير من الأحيان تصدر من بعضهم بعض التصرفات التي تضايق الآخرين، وفي هذا الشأن أكد معظم الذين تمت مقابلتهم من القبائل الأخرى بخلاف الأبالة، بأن هناك عدوانية غير مبررة من بعض أفراد بني حسين بالمنجم، كما يتعامل بعضهم مع الآخرين بصورة غير لائقة، و أن إدارة بني حسين للمنجم (اللجنة الأولى) كانت إدارة غير محايدة كما يرى البعض، وأن توزيع الآبار به نوع من المحاباة، فهناك بعض الأماكن في الجبل لاتُعطى إلا لبني حسين، مثل مربع (سويسرا) الذى اشتهر بغزارة الإنتاج، غير أن البعض الآخر يرى أن هذا الزعم مبالغ فيه ولا يسنده منطق.

وأكد( على 10،11،2011) أن تعامل البني حسين ولد غُبناً ليس للرزيقات وحدهم؛ بل لمعظم العاملين بالمنجم، على الرغم من أن الباحث يرى أن هذا التعامل ربما يكون مبرراً في بعض جوانبة، وذلك كون المنطقة تتبع إدارياً لبني حسين (حواكير القبائل) في ظل عدم وجود أي رسم لصالح المجتمع المحلي أو المحلية من ريع التنقيب ، وفضلاً عن أن هناك بعض الأفراد خارج المحلية وجدوا كميات كبيرة من الذهب، وآخرين من المحلية لم يجدوا شيئاً، كل هذه الظروف ولدت نوعاً من التنافس الذي أدى إلى حدوث النزاع.

نتيجة لكل ما ذكر، أصبحت هناك نذر حرب واضحة بين بني حسين والرزيقات ، ولأن معظم الاحتكاكات التي وقعت بينهما في المنجم من قبل

أخذت الطابع القبلي وهذا ماأكده 73% من عينة الدراسة، وكذلك يرى 63% من مجتمع الدراسة أن معظم المشكلات التي نشأت لها أبعاد قبلية.

هناك احتكاكات بصورة مستمرة في المنجم تبدأ بين شخصين أو أكثر، ولكنها تتطور بتدخل أطراف أخرى بدافع الحميَة إلى نزاع قبلي كما أفاد بذلك 73% من عينة الدراسة، و قد يروح من جراء ذلك بعض الضحايا.

**11- النزاع المسلح في جبل عامر:**

في ظل تلك البيئة المليئة بالتوتر والاحتقان التي أشرنا إليها ومع غياب القانون، نشأت المشكلة الأساسية التي أدت حدوث حرب أهلية بين بني حسين والأبالة، راح ضحيتها عدد من المواطنين، بالإضافة إلى التشريد والدمار الذى ألم بالمنطقة عندما نشأ خلاف في إحدى الآبار بأطراف المنجم بين بعض أفراد الأبالة وآخرين من بني حسين، وذلك عندما قام أحد الأبالة بحفر تلك البئر بدون إذن مسبق من لجنة المنجم، وصدف أن أنتجت هذه البئر كمية من الذهب،عندها ادعى بعض الأفراد من قبيلة بني حسين أن هذه البئر تقع ضمن حدود مزرعتهم،وكان ذلك بتاريخ 2013/1/3م، ثم تطورت هذه المشكلة إلى شجار بالعصي، ومن ثم استخدم فيها السلاح يوم 2013/1/5م مما أدى إلى وفاة أحد الأبالة، علماً بأن الإدارة الأهلية حاولت التدخل لمعالجة ودرء الفتنة في مهدها، غير أن بعض الأطراف كانت تؤجج في هذه المشكلة بصورة سالبة تعذر معها أي جهد من قبل السيد ناظر بني حسين ومعتمد المحلية ولجنة المنجم ، فأصبحت هذه الحادثة الشرارة الأولى للنزاع ، والقشة التي قصمت ظهر البعير، بعد أن بلغ الشحن والتوتر قمته بسبب تلك الحادثة وغيرها من الحوادث التي تسبب فيها هذا الطرف أوذاك. يرى (عمر وآخرون، 2004م، 365)" "أن أى مشكلة اجتماعية دائماً تكون ذات أسباب متنوعة ومتشابكة يصعب التمييز بينها، فالذى ينظر إليه على أنه السبب المباشر قد لايكون كذلك أو قد يكون العكس تماماً". وبالتالي هذه المشكلة عبرتها ليست فيمن تسبب فيها لأن الكل مشارك فيها( بصورة أو أخرى)! وإنما في الإهمال الذي لازم هذا المنجم من قبل السلطة منذ افتتاحه إلى وقوع الكارثة.

بدأ النزاع المسلح بين طرفي الصراع (الأبالة و بني حسين) داخل المنجم بتاريخ 2013/1/6م، حيث نجا من نجا وقُتل من قُتل، علماًبأنه لاتوجد إحصاءات تؤكد عدد القتلى من الطرفين داخل المنجم، ولكن المؤكد أن هناك عدد من المعدنين من طرفي النزاع والأطراف الأخرى قتلوا داخل المنجم، كما تم نهب الممتلكات الشخصية للمعدنين بعد تركهم للمنجم.

في المرحلة الثانية انتقل النزاع من جبل عامر إلى كل أرجاء محلية السريف إبتداءً من الإثنين2013/1/7م وحتى 2013/1/23م، حيث هجم على المحلية أعداد كبيرة من المعتدين بعضهم وفد من خارج ولاية شمال دارفور خاصة ولايات غرب ووسط وجنوب دارفور مستفيدين في ذلك من عربات الدفع الرباعي والدراجات النارية (المواتر) التي تنتشر بصورة كبيرة في هذه الولايات، والملفت للنظر أن كثير من المشاركين في هذا النزاع من العسكريين من الذين تم استيعابهم في مراحل سابقة للتصدي للحركات المسلحة، وهناك آخرون وفدوا للمشاركة في النزاع بدوافع عصبية، والبعض الآخر بغرض الكسب المادي، وهناك آخرون دافعهم التشفي من سوء معاملة بعض منسوبي بني حسين، وغيرها من الدوافع، ومن خلال المقابلة الشخصية (دقيس، 19،1،2017م) أفاد أن القبائل التي شاركت في النزاع ضد بني حسين بلغ عددها 42 قبيلة ولم يستثن من ذلك أي قبيلة في المحليات الثلاث (كبكابية – السريف – سرف عمرة) سوى قبيلتي الفور والزغاوة، وذكر أن هناك بعض القبائل

شاركت في النزاع على الرغم من عدم وجود أى مشكلة بينهم وبين بني حسين ، فقط كان دافعهم الوقوف مع الطرف الأقوى، إما خوفاً من بطشة أو عربوناً للصداقة في قادم الأيام .

خلال المرحلة الأولى للحرب التي استمرت 17 يوماً (7-2013/1/23م) تم حرق حوالي 157 قرية، وكانت (خضيرة) أول قرية تم حرقها تماماً وقتل فيها(60) مواطناً، كما تم حرق قرية أم جروة وقتل فيها (83) مواطناً بتاريخ 2013/1/9م (دقيس ، 9،1،2017م ) كما تم الهجوم على على مرتمبو في 2013/1/8م وقتل فيها (75) مواطناً، وكذلك تم الهجوم على السريف بتاريخ 2013/1/23م، وقتل فيها(53) مواطناً، وقد تم صد الهجوم من قبل القوات المسلحة التى كانت متمركزة في المنطقة، وبفضل استبسال أبناء المنطقة في الدفاع عن أرضهم (حامد 11، 1، 2017م). وفي المرحلة الثانية و بتاريخ 2/21/ 2013 تم الهجوم على قرية مديسيس وقتل فيها(27) مواطناً تلاها الهجوم على (أب رزق) في 2013/2/26م وقتل فيه (52) مواطناً، كما امتد هذا النزاع "الحرب" إلى خارج حدود محلية السريف وولاية شمال دافور أينما يوجد بنو حسين ومثال لذلك فقد تم حرق قرية سللى بمحلية أم دخن بولاية وسط دارفور وقتل فيها (25) مواطناً من بني حسين (ضوالبيت ، 11،1،2017م).

هذه نماذج لأهم القرى الكبيرة التي تم حرقها وقتل عدد من قاطنيها، علماً بأن هناك بعض القرى الصغيرة تم حرقها على الرغم من أنها كانت خالية لنزوح أهلها إلى المدن الكبيرة كالسريف وكبكابية وسرف عمرة بمجرد اندلاع النزاع.

خلال هذه المرحلة لم تتمكن الحكومة من الفصل بين الطرفين لأنها لم تكن مستعدة لذلك ولأن النزاع أتى بغتةً، علماً بأن هذه الخسائر البشرية والمادية الواردة معظمها حدثت في مدة لم تتجاوز الثلاثة أسابيع، ولأن القضية كانت معقدة لدرجة كبيرة، لم تتمكن حكومة الولاية من حسم الأمور بصورة عاجلة، مما جعل بعض الأصوات تعتقد بأنها كانت متواطئة ضد بني حسين.

**12-أهم جهود تسوية الصراع**

هناك العديد من الجهود التي بذلت على الصعيدين الرسمي والشعبي في سبيل تهدئة الأوضاع والخروج من هذا المأزق تمثلت في الآتي:

بتاريخ 2013/1/17م تم توقيع وثيقة عهد وميثاق في سرف عمرة لمعالجة تداعيات أحداث جبل عامر بمبادرة من أبناء الرحل وبني حسين بالخرطوم حيث شرف التوقيع الختامي والي ولاية شمال دارفور آنذاك (عثمان محمد يوسف كبر) اشتملت الوثيقة على (15) بنداً تتلخص في وقف الاعتداءات والاقتتال والسعي لمعالجة الأوضاع الإنسانية بالمحليات الثلاث، وفتح الطرق وإقرار مبدأ الصلح بين الطرفين والالتزام باحترام سلطات الدولة وسيادة حكم القانون. غير أن هذه الوثيقة لم تصمد طويلاً، فسرعان ماعادت الأمور إلى سابق عهدها (قتل وتشريد ونهب) ويرجع ذلك بصورة أساسية: للانتهازين وأصحاب المصالح الضيقة من الطرفين لتعارض مصالحهم مع استتباب الأمن في المنطقة، فضلاً عن دوافع الذين فقدوا أعزاء لهم للثأر والانتقام ورد الاعتبار. لذلك ظلت المشكلة قائمة! أي طرف يصعد من جانبة و يتحين الفرص للنيل من الطرف الآخر، خاصة في الطرق العامة والمراعي والمزارع وموارد المياه .

وفي مارس (2013م) كون والي ولاية شمال دارفور آلية مشتركة لمعالجة الأوضاع بمحلية السريف وبعض المحليات المجاورة تم تكوينها من 122 عضواً، وكان الغرض منها معالجة الاحتكاكات والحوادث التي تقع، وفتح الطرق، وتسهيل المساعدات الإنسانية، وتهدئة الأوضاع إلى حين انعقاد مؤتمر الصلح بين الطرفين. ولكن مايعاب

على هذه اللجنة أنها كانت كبيرة العدد وكان بعض أعضائها من ولايتي التماس (غرب ووسط دارفور) الأمر الذي عقد من ممارسة مهامها وحسب استنطلاع بعض أعضاء اللجنة أكدوا بأنهم لم يجتمعوا أي اجتماع بصورة مكتملة أو بصورة قانونية لمناقشة القضية الموكلة لهم.

بتاريخ 2013/7/25م اجتمع بعض أعضاء هذه اللجنة وبحضور بعض الممثلين من طرفي النزاع وبحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية آنذاك (علي عثمان محمد طه) ووالي الولاية السابق (عثمان محمد يوسف كبر) ثم تواثقوا على (اتفاقية الفاشر) وقد سمى البعض ذلك الصلح ب(الصلح الأبيض) نسبة لعدم وجود أي التزامات مالية أو غيرها لرفع الضرر عن المتضررين من الطرفين، لذلك لم يصمد هذا الصلح وسرعان ماعادت الأحداث إلى سابق عهدها، وذلك لعدة أسباب تتمثل في: عدم قيام اللجنة بأى زيارات ميدانية لتهدئة الخواطر ووقف العدائيات، كما أن الأطراف التى وقعت الصلح لم تكن كلها مؤثرة في المجتمعين، ولم يكن بعضها مفوض تفويضاً كاملاً من قبل الأطراف المتنازعة. كما أن الصلح الأبيض لم يكن مقنعاً خاصة لبني حسين باعتبارهم الطرف الأكثر تضرراً ، حيث رفض ممثلو الأبالة الالتزام بأي تبعات مالية مقابل الصلح، الأمر الذى جعل اللجنة تلجأ لحيلة إقرار مبدأ جبر الضرر من ريع منجم جبل عامر، ولكن بدون وضع أي آلية واضحة، فظلت الأوضاع كما هي عليه .

قاد الشيخ موسى هلال زعيم المحاميد و مستشار ديوان الحكم الاتحادى آنذاك، لقاءات تفاكرية بين قيادات الرزيقات وبني حسين بغرض وقف العدائيات وإقرار مبدأ الصلح، وذلك بعقد عدة جولات كانت الأولى بمدينة كبكابية بتاريخ 2013/7/25م والثانية أيضاً بكبكابية بتاريخ 2013/8/15م والثالثة بسرف عمرة بتاريخ 2013/8/18م والرابعة في الزاوية غرة بتاريخ 2013/8/20م والخامسة بمستريحة بتاريخ 2013/8/21م (يحى،2017،7،9م). هذه اللقاءات التفاكرية مهدت لانعقاد صلح بمدينة كبكابية(الصلح الأول) بتاريخ 2013/9/10م، وقد وجد هذا الصلح قبولاً كبيراً بين الطرفين خلافاً لكل الجهود السابقه نسبة للتمهيد الجيد له و للرغبة الكبيرة للصلح من قبل الطرفين، كما أن لتأثير شخصية الشيخ موسى هلال وسط الأبالة و حكمة ناظر بني حسين محمد آدم حامد(الجدي) وحنكة وكيله محمد اسماعيل آدم حامد الأثر الكبير فى هذا الصلح على الرغم من أنه جاء بدون أي التزامات للطرفين. أوقف هذا الصلح النزاع المسلح المنظم و قلل كثيراً من العدائيات بين طرفيه لفترة لا تقل عن خمسة أشهر، ولكن نتيجة للمرارات التي خلفها النزاع ووجود بعض النفعيين والمتفلتين من الطرفين حدثت بعض الخروقات من الطرفين كان معظمها يعالج بالديات بصورة أرهقت الإدارات الأهلية و ذكر( آدم ، 2017،1،11م ) أنه خلال فتره الصلح حدثت بعض من حالات القتل الفردية بين بني حسين والأبالة؛ حيث قتل بنى حسين (13) من الأبالة بحوادث فردية، بينما قتل الأبالة (3) أفراد من بني حسين، وربما سبب إرتفاع القتلى من طرف الأبالة جاء كرد فعل طبيعي للحصار الطوقي الذي فرضوه على مدينة السريف ، فضلاً عن الدوافع الثأرية لبني حسين نتيجة الإعتداء عليهم.

ظلت هذه الأحداث الفردية تؤرق الطرفين، وكادت أن تجدد النزاع لاستمرارها بصورة مزعجة مما دفع لجنة محايدة من وسط دارفور برئاسة العقيد علي يعقوب (قائد بقوات حرس الحدود) ومعه بعض العسكريين لتعزيز صلح كبكابية (يحى، 2017،7،9م). عقدت هذه اللجنة عدة لقاءات مع فعاليات المجتمع المدنية والعسكرية والسياسية

وقامت بعدة جولات شملت كبكابية والسريف وسرف عمرة استطاعت من خلالها أن تنال ثقة الطرفين مما مكنها من أن تجمع الطرفين في مدينة كبكابية بتاريخ 2014/9/20م حيث تم التوقيع على الصلح بصورته النهائية وبقلوب مفتوحة بعد تجربة مريرة أضرت بالطرفين ومن يومها عادت الحياة إلى طبيعتها الأولى وحل السلام محل النزاع المسلح.

على الرغم من أن النزاع قد انتهى بين الطرفين إلا أن آثاره مازالت باقية، واتضح ذلك إبان الدراسة الميدانية للباحث عند زيارة منجم جبل عامر في يناير2017م حيث لاحظ فريق البحث أن بني حسين غير موجودين داخل منجم جبل عامر بصورة واضحة ! وإنما كان وجودهم على هامش المنجم (الأجزاء الطرفية) يمارسون التعدين بصورة أكثر تقليدية مقارنة بالتعدين داخل المنجم. وعند استفسار أعيان السريف عن السبب أفادوا بأنهم غير مطمئنين وأن حياتهم قد تتعرض للخطر من قبل بعض المتفلتين داخل المنجم.

انتهى هذا النزاع بعد أن خلف عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، حيث بلغت جملة الخسائر في الأرواح من طرف بني حسين حوالى(1,113) فرداً حسب الرواية الرسمية لمعتمد محلية السريف (آدم ،2017/11/11م) وتقارير المحلية وهذا ما يعادل 0.7% من سكان المحلية، و هناك رواية أخرى قدرت العدد الكلى للقتلى بحوالى (1327) أى بزيادة 214 قتيل (لقاء الباحث مع بعض أفراد الإدارة الأهلية 2017/1/9م) وبالتأكيد هذا عدد كبير خاصة وأن معظمهم من الشباب، أما عدد الجرحى فبلغ حوالى(730) جريحاً، هذا فضلاً عن المال المنهوب الذى قدر بحوالى 27 مليار جنيه (دقيس وآخرون 2017،1،9م).

أما الطرف الآخر من النزاع (الأبالة) فليس هناك أى تقارير رسمية أو شعبية تؤكد عدد القتلى أو الجرحى بالضبط وسطهم، على الرغم من انعقاد أكثر من ثلاثة مؤتمرات صلح بين الطرفين حسب ما ورد سابقاً، ولعل ذلك يرجع لعدد من الأسباب أهمها أن عددا كبيرا من المقاتلين وفدوا إلى محلية السريف من أماكن بعيدة، بجانب عدم وجود مرجعية وقيادة مركزية واضحة تتحدث بإسم الأبالة وتتحمل المسئولية كاملة نسبة لتعدد مرجعيات وإدارات الأبالة ومشاركة قبائل أخرى في النزاع ضد بني حسين، ولكن رغم ذلك، فإن معظم اللقاءات التي تمت مع بعض أعيان الأبالة وبني حسين ترجح القتلى من الأبالة وحلفائهم ما بين (200–300) قتيل. أما عدد الجرحى قد يفوق الخمسمائة جريح، ولايوجد حصر لمالهم المنهوب .

**13- أثر التعدين والنزاع المسلح على مجتمع محلية السريف:**

أثر النشاط التعديني في منجم جبل عامر وظاهرة النزاع المسلح كثيراً في حياة مجتمع محلية السريف، ولم يقتصر هذا التأثير على جانب من جوانب الحياة وإنما كان التأثير شاملاً لامس كل مناحي الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها) فقد أدى النزاع إلى تدمير معظم مشاريع التنمية وأحدثت تحولات اجتماعية كبيرة في المنطقة. "*إذا كانت الحرب (*النزاع*) في حد ذاتها مشكلة اجتماعية، فهى في الواقع أقل خطورة من المشكلات الناجمة عنها ، فالحرب هي التي تؤدى إلى الهجرة والتعصب والتفكك والفقر والبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية* (عمر وآخرون 2004م ، 316)، وعليه يمكن أن نتحدث عن أهم هذه الآثار الاجتماعية التي ألمت بالمنطقة على النحو التالي .

**13-1الأثر القيمي :**

لاشك أن مجتمع محلية السريف كان مجتمعاً محافظاً شأنة في ذلك شأن معظم المحليات الريفية في السودان، ولكن بعد ظهور التعدين في المنطقة ووصول أعداد كبيرة من المعدنين من داخل وخارج

السودان إليها، ألقت هذه الهجرة الكبيرة إضافة لإفرازات النزاع بظلاها على المنطقة ككل، حيث ظهرت قيم و ظواهرلم تكن معروفة أو منتشرة في المنطقة من قبل، مثل تجارة المخدرات و تعاطي الحبوب المهلوسة التي تباع بصورة علنية خاصة في المنجم وتنتشر بصورة كبيرة وسط الشباب، وقد وقف الباحث على ذلك إبان الزيارة الميدانية للمنجم (يناير،2017م) وفي هذا الخصوص أكد (رابح، 7،11،2017م) أن نسبة الشباب الذين يتعاطون المخدرات تقدر بحوالى 7% في الولاية ، أما في المحليات الغربية فإن هذه النسبة تضاعفت لأكثر من ثلاثة مرات لتأثير تجمعات منجم جبل عامر خاصة وسط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 27 سنة). كذلك انتشرت تجارة الخمور البلدية والمستوردة عن طريق الدراجات النارية وبعض المركبات الخاصة في كل من (كبكابية وسرف عمرة) من قبل بعض الشباب وهذه الظاهرة من الظواهر الغريبة حيث لأول مرة تدخل ظاهرة تجارة الرجال للخمور البلدية والترويج لها بصورة علنية، بلا أدنى حياء أو وازع دينى أو أخلاقي، فهذه الحرفة كانت من حرف النساء الناشذات اجتماعياً فقط، وهي تمارس بصورة سرية خوفاً من الوقوع تحت طائلة القانون أو الوصمة الاجتماعية .

كذلك ظهرت لأول مرة ظاهرة بائعات الهوى اللائي كن منتشرات في المنجم بعضهن سودانيات وأخريات أجنبيات أتين خصيصاً لهذا الغرض(علي 2016/11/1م ). لهذا السبب تم منع وجود النساء في المنجم بصورة نهائية من قبل لجنة المنجم (سعيد ، 2017/1/5م)، هذا فضلاً عن انتشار ظاهرة التسول بمحلية السريف كظاهرة دخيلة بصورة كبيرة لم تكن معهودة من قبل، خاصة بعد النزوح الكبير الذى لازم المنطقة جراء النزاع ، حيث كان المجتمع تكافلياً تسوده روح التعاون ويسند القوى أخاه الضعيف، ويرجع ذلك إلى أن معظم سكان المحلية من إثنية واحدة ، فضلاً عن أن مجتمع السريف لم يتحول إلى مجتمع مدني كامل؛ وإنما في معظمه يجمع بين قيم ومميزات البداوة والريف .

ومن أكبر الآثار القيمية التى خلفها النزاع هي انتشار روح العداوة والكراهية وفقدان الثقة حتى لو بصورة مؤقتة في كل من هو ليس من المنطقة في مجتمع كان نموذجاً للتعايش السلمى وقبول الآخر والإحساس بمشكلاته خاصة لدى أولئك الذين فقدوا بعضاً من أسرهم، أو أموالهم، أو تعرضوا لمواقف صعبة أصبح من الصعب إزالتها من الذاكرة .

كذلك من الآثار السالبة على المنطقة انحدار الوازع الديني وسط الشباب، حيث أصبح بعضهم بلا أخلاق أوقيم تسيطر عليهم خاصة أولئك الذين يمارسون التعدين في جبل عامر، فهم بعيدون عن القيود الاجتماعية التي تكبح جماحهم(متفلتون). كما أصبح دور الأسرة والمجتمع في كثيرمن الأحيان ضعيفاً حيال التحكم في سلوك الشباب مقارنة بالسابق حيث أصبح طيش الشباب هو سيد الموقف في معظم الأحيان، وهناك عنف زائد بصورة ملفتة للنظر مثل العنف مع الوالدين أو الأشقاء أو الزوجات بصورة غير مبررة (جمعة 10،1،2017م) أيضاً تمرد معظم الشباب على القانون بكافة صورة أصبح ينظر باعتباره حيلة العاجز، لدرجة أن الشرطة أصبحت غير قادرة على القبض على أى مرتاد إجرام، وإن فعلت ذلك يحرر أحياناً بالقوة، كما هو الحال عندما تم اقتحام شرطة السريف (الحراسة) ومحاولة إخراج بعض الجناة بالقوة، تأسياً بمافعله ذوو بعض الجناة بكبكابية عندما اقتحموا سجن كبكابية وحرروا بعض الجناة بالقوة في يناير 2012م.

كما إن ظاهرة حمل السلاح أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع، والأمر المثير للقلق هو أن تجارة السلاح تمارس بصورة علنية خاصة في جبل عامر، وقد وقف الباحث على بيع بعض المعدات العسكرية في سوق جبل عامر مثل الزي العسكري والأحذية شأنها شأن السلع الأخرى.

**13-2 أثر التعدين والأحداث المصاحبة له على التعليم:**

تأثرت المرافق التعليمية بمحلية السريف بالتعدين والأحداث التي صاحبته فيما بعد ، فقد كان التعليم مستقراً شأنة شأن التعليم في كل ولايات دارفور (بمحاسنه وسلبياته) ولكن بعد ظهور التعدين في جبل عامر أصبح هناك تردي بصورة كبيرة للآتي : -

**13-2-1** : إنصراف عدد من المعلمين والتحقاهم بالمنجم بحثاً عن الذهب، خاصة في الفترة مابين (2012م – 2014م) حيث كان عدد المعلمين بالمحلية (114) معلماً ومعلمة تسرب منهم حوالى (33) معلماً، فضلاً عن استشهاد أحد المعلمين إبان فترة النزاع حيث كان الفقد (29.8%)، وبالتالى أصبح هناك نقصاً حاداً في عدد المعلمين، حيث تبقى منهم فقط (80) معلماً و معلمة لكل المدارس بالمحلية.

أفاد السيد مدير تعليم المحلية (محمد، 9،1،2017م) أن هذا النقص أثر بصورة كبيرة في التعليم، لذلك سعت إدارة التعليم لتعيين عدد من المعلمين في مرحلة لاحقة (2016م) لسد هذا النقص، فتم تعين حوالى (38) معلماً ليصبح العدد الكلى الآن (118) معلماً معظمهم غير مدربين على التدريس، الأمر الذى يتطلب وقتاً طويلاً لصقلهم .

**13-2-2** : تأثر قطاع عمال التعليم بالتعدين والأحداث التى اصابته بصورة كبيرة حيث كان عدد العمال حوالى (81) عاملاً تسرب منهم حوالي(10)عمال وإستشهد منهم (4) وبالتالي أصبح العدد المتبقي (67) عاملاً بفقد يساوي (17.3%) ناهز معظمهم الستين عاماً وهو الأمر الذى أثر على العملية التعليمية بصورة غير مباشرة .

**13-2-3** : الُبنَى التحتية، فقد كان عدد المدارس قبل ظهور التعدين و المشكلات المصاحبة له حوالي(53) مدرسة أساسية موزعة في المحلية، منها مدرستان فقط داخل مدينة السريف وما تبقى منها موزعة في الوحدات الإدارية، وبعض القرى الكبيرة، ولكن بعد اندلاع النزاع "الحرب" حرقت أو هجرت معظم المدارس البالغ عددها(51) مدرسة بمعداتها المدرسية ووسائل الإجلاس (محمد ، 9،1،2017م) .

**13-2-4** : صاحب هذه الأحداث نزوح جميع الطلاب وأسرهم نحو مدينة السريف وغرة الزاوية وتسرب بعضهم من الدراسة. وخلال الزيارة الميدانية وقف الباحث على معاناة التلاميذ النازحين، حيث فقد بعضهم فرصة التعليم علماً بأن مدينة السريف بها فقط مدرستان أساسيتان إحداهما للبنين والأخرى للبنات، وبالتالي لم تستطع استيعاب كل الطلاب الذين تأثروا بالنزاع ، حيث استوعبت مدرسة ترجوك الأساسية بنين بعضاً منهم، وانعكس ذلك على عدد الطلاب بالفصل، حيث كان عدد الطلاب بين (50 –55) طالباً ولكن بعد الأحداث ارتفع متوسط الفصل إلى مابين (80 – 90) طالباً (آدم ،2017/1/11م). كما أثرت هذه الزيادة على الإجلاس، حيث انخفض إلي 65% بعد أن كان90% حسب إفادة السيد مدير المدرسة، وكذلك على استيعاب الطلاب وعلى أداء

المعلمين. كذلك الحال بالنسبة لمدرسة السريف الأساسية بنات ( مدرسة الزهراء ) التي يبلغ عدد الطالبات فيها حوالى (463) طالبة وهي قد زادت بنسبة (20 – 25 %) وهذه الزيادة أعلى من الطاقة الاستيعابية للمدرسة خاصة التجليس الذي يمثل 56% فقط (محمد ، 9،1،2017م). وحلاً لهذه المشكلة أنشأت إدارة التعليم مجمعين كبيرين لاستيعاب التلاميذ المتأثرين بالنزاع هما: التجمع الشرقي (تجمع أم سنينة) وهو تجمع مختلط (بنين وبنات) يحتوي على (670) تلميذاً وتلميذة وهو تجمع لحوالي(5) مدارس. أما التجمع الآخر فهو (تجمع ساموتي) وهو أيضاً تجمع مختلط ( بنين و بنات ) يبلغ عدد التلاميذ فيه (641) تلميذاً و تلميذة ( محمد ، 9،1،2017م ) .

ومن خلال الزيارة الميدانية لهذين التجمعين ، يلاحظ أن البيئة المدرسية مترديه للغاية، حيث لا يوجد تجليس (الطلاب يفترشون الأرض) عدا الفصلين السابع والثامن ، وكذلك الفصول مبنية بمواد مؤقتة وغير مسقوفة و الطلاب يدرسون فى ظروف نفسية سيئة، و معظمهم لا يتناول وجبة الإفطار مما حدا ببعض المنظمات أن تعمل على توفير وجبة الإفطار لهم، ولكن الملاحظ أن بعض الطلاب يرفضون هذه الوجبة لأنها لاتناسب الثقافة الغذائية لهم هذا الوضع فى مجمله أدى إلى تسرب عدد كبير من التلاميذ خاصة أولئك الذين نزحوا من القرى، حيث كان عدد الطلاب المقيدين فى المدارس الأساسية(10452) تلميذاً وتلميذة، وانخفض هذا العدد إلى (6450) (محمد،9،1،2017م) أي بنسبة (38.3%) و يرجع هذا التسرب حسب وجهة نظر إداره التعليم بالمحلية إلى أن عدداً من الطلاب فقدوا والديهم و بالتالى تركوا الدراسة، كما أن بعضهم اضطر للعمل بغرض إعانة أسرهم، بجانب أن البيئة الدراسية أصبحت منَفِرة لبعضهم مما جعلهم يتركون الدراسة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود فرص كافية بمدارس السريف مما أفقد بعضهم فرصة مواصلة الدراسة بعد النزوح. كذلك انعكست هذه الظروف على نسبة تحصيل التلاميذ فى شهادة الأساس، حيث كانت نسبة النجاح مرتفعة إلا أنها خلال العام 2013م انخفضت بصورة ملحوظة الشكل رقم (7) يبين انحدار نسبة النجاح بالمحلية .

**شكل رقم (7) تراجع نسبة نجاح التلاميذ خلال عام 2013 م**

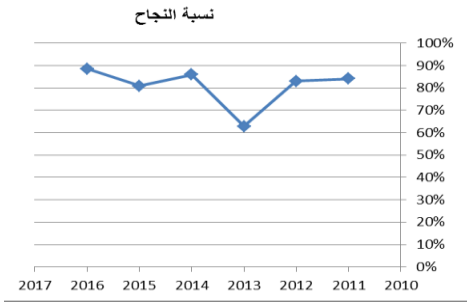


المصدر : التقرير السنوي لامتحانات المحلية للأعوام 2011م – 2016م وعمل الباحث

يلاحظ من الشكل (7) أن نسبة النجاح للتلاميذ كانت مرتفعة خلال السنوات التى سبقت النزاع مقارنة بالتى أتت بعد نهايته، تحديداً عام 2013م الذي تزامن مع الأحداث الأمنية بالمحلية .

أما فيما يخص التعليم الثانوي الحكومي فتوجد بالسريف مدرسة ثانوية واحدة للبنين و أخرى للبنات. هناك أثر واضح للتعدين والمشكلات المرتبطة به على مدرسة السريف الثانوية بنين، فمن خلال مقابلة السيد مدير تعليم المرحلة الثانوية (حسين،19 ،11، 2017) أكد أن عدد الطلاب للعام الدراسي(2011–2012م) كان حوالي (649) طلاب بينما في العام الدراسي (2013– 2014م) وهو العام الذي تزامن مع الأحداث انخفض العدد إلى (443) طالباً حيث

تسرب حوالي (206) طلاب وهو مايعادل(31%) من عدد الطلاب. أما بالنسبة لمدرسة البنات فلا يوجد تسرب واضح مرتبط بنشاط التعدين والأحداث المرتبطة به بصورة مباشرة، وذلك لأن طبيعة البنات وأعمارهن لاتسمح لهن بممارسة نشاط التعدين.

**13-3 التداعيات الأنسانية**

أفرز الصراع الذي شهدتة محلية السريف واقعاً أنسانياً مريراً، و ذلك نتيجة للفقد الكبير في الأرواح و تشريد أعداد كبيرة من السكان بعد حرق قراهم، ومن خلال العمل الميداني وتقرير منظمة العطاش (2013م) إتضح أن عدد القرى التي دمرت كلياً بلغت (68) قرية وتلك التي دمرت جزئياً بلغت( 120) قرية، بينما بلغ العدد الكلي للأسر المتأثرة (15186) أسرة. حدث كل هذا الدمار خلال أقل من إسبوعين من اندلاع النزاع! حيث هاجر معظم سكان الريف إلى السريف والبعض الآخر إلى مدينتي كبكابية وسرف عمرة، وقليل منهم ذهب إلى قرية غرة الزاوية حيث يوجد الشيخ أحمد حنفى صاحب النفوذ الدينى الكبير، كما أن هناك نزوح آخر لعدد من الأسر إلى مدينة السريف جاء من خارج ولاية شمال دارفور و تحديداً من مناطق ( أم دخن – مكجر – قارسيلا – بندسي )، تتراوح أعدادهم بين 30-40 ألف نسمة ( آدم ، 11،1،2017م ) جميعهم من قبيلة بني حسين ويرجع نزوح هذه الأسر لسببين : السبب الأول هو بحثها عن الحماية لأن بعض مناطقهم تعرضت للاعتداء كما حدث لقرية (سلَلَي) بوسط دارفور، فقد قتل فيها (25) فرداً من أبناء بني حسين كما سبقت الإشارة. والدافع الثاني هو هجرة هذه الأسر بدافع الدفاع عن أهلهم و عشيرتهم، خاصة أن محلية السريف تمثل رمزية الانتماء والأصالة لعموم بنى حسين على امتداد جمهورية السودان.

لقد تسببت هذه الحرب وما صاحبها من نزوح و حرق للقرى ونهب للممتلكات في خلق ظروف وأوضاع إنسانية و اجتماعية بالغة التعقيد، لاسيما وأن محلية السريف عموماً ظلت تحت الحصار القابض بإغلاق كل الطرق المؤدية إليها لمدة سبعة أشهر ( فبراير إلى أغسطس للعام 2013م) ونتيجة عن ذلك تعقد الوضع الإنساني والصحي، وارتفعت أسعار السلع الأساسية بصورة كبيرة (جدول رقم 3)، و ضاقت الحياة على السكان و لم تكن هنالك استجابة كافية و سريعة من قبل الدولة و المنظمات الإنسانية حتى تخفف من وطأة الحصار.

**الجدول رقم(3) أسعار السلع الأساسية قبل النزاع وأثناءه بمحلية السريف (2012-2013م)**

| البيان | السعر قبل النزاع بالجنيه | المقابل بالدولار في حينه | السعر بعد النزاع بالجنيه | المقابل بالدولار في حينه | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|---|---|
| جركانة الزيت | 200 | 33,3 | 400 | 66,7 | %100 |
| جوال البصل | 120 | 20 | 600 | 100 | %400 |
| جوال الدقيق | 250 | 41.7 | 600 | 100 | %140 |
| قطعة الصابون | 2 | 0.33 | 10 | 1.7 | %400 |
| جوال السكر | 300 | 50 | 700 | 116.7 | %133 |
| جوال العيش | 280 | 46.7 | 650 | 108.3 | %132 |

# قيمة الجنيه السوداني خلال الفترة (2012م-2013م) = 0.16 دولار أمريكي

المصدر : الغرفة التجارية لمحلية السريف : 2017م وحساب الباحث

من خلال الجدول رقم (3) يتضح مدى الارتفاع الكبير الذى وصلت إليه أسعار السلع الأساسية التى يحتاجها الإنسان فى حياته اليومية، و على الرغم من هذ الارتفاع، إلا أن الأمر الأكثر صعوبة كان هو كيفية الحصول على تلك السلع، بالتالي أصبحت هنالك فجوة غذائية كبيرة في المنطقة ونقص حاد في مياه الشرب النظيفةوترد في البيئة

لدرجة كبيرة نتيجة لهجرة عدد كبيرمن السكان إلى السريف بصورة غير مخطط لها، وتمركز غالبية الماشية بالقرب من مدينة السريف ( منظمة العطاش ،2013م) .

نتيجة لهذه الظروف الحرجة تدخلت بعض المنظمات الطوعية العالمية مثل اليونسيف و برنامج الغذاء العالمي والصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المشتركة بدارفور ( يوناميد ) وأطباء بلا حدود و غيرها بالتعاون والشراكة مع بعض المنظمات الوطنية مثل العطاش و زلفى و الصليب الأحمر السوداني وأنهار و صغار المزارعين وغيرها، بهدف معالجة الأوضاع الإنسانية بتوفير الغذاء و الماء والحد من انتشار الأمراض . كذلك خلف هذا الصراع أرامل بلغ عددهن (332) أرملة، وعدداً من الأيتام الذين فقدوا آبائهم، حيث قدروا بعدد (3,112) يتيماَ (شرطة محلية السريف، 2017)، كذلك زادت نوعية التسول وعددية المتسولين بصوره كبيرة و ملفتة للنظر في مدينة السريف . و بناء على لقاء العديد من فعاليات المجتمع أكدوا أن ظاهره التسول هي ظاهرة دخلية على المجتمع، و فى هذا الخصوص قدر عدد المتسولين وجلهم من الأطفال والنساء بحوالي (500) متسولاَ (دقيس، 9،1،2017م ) .

من جانب آخر لاحظ الباحث وجود أطفال بأعمار مختلفة داخل المنجم تتراوح أعمارهم بين (12 – 15) سنة، وهم حسب الاستبانة يمتلون حوالى 4% من عينة الدراسة، هؤلاء الأطفال معظمهم خارج مظلة التعليم بعضهم متسرب و البعض الآخر لم يدخل المدرسة أصلاً.

## 14- النتائج والتوصيات

### 14-1النتائج

من خلال الدراسة الميدانية والإطلاع على أدبيات البحث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن الوجود الأجنبي الكبير بمنطقة الدراسة الذي وصل إلى 25% من العاملين بالمنجم في مرحلة من المراحل، إضافة للعدد الكبير من المهاجرين على مستوى السودان أدخل عادات وتقاليد وقيم لم تكن موجودة أوشائعة بالمنطقة مثل ثقافة العنف الزائد، والمخدرات وتجارة السلاح، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى .

ب-غياب السلطة الحكومية عن إدراة المنجم خلق واقعاً فوضوياً في التنظيم والتخطيط والترتيب وإفشاء القانون بالمنجم، الأمر الذي خلق ظروف موآتية لإندلاع النزاع الأهلي التي وقعت بين البني حسين والأبالة(الفرضية الثانية)

ج-ترجع أسباب الصراع الذي إندلع بين بني حسين والأبالة في بعض تفاصيلة إلى التباين الثقافي، والتنافس بين المعدنين من أصحاب الأرض والوافدين من أصحاب المصلحة (الفرضية الثالثة) .

د- أثّر التعدين والأحداث المصاحبة له كثيراً في قيم المجتمع حيث ظهرت بوادر لم تكن موجودة من قبل مثل تجارة الرجال للخمور البلدية والترويج لها بصورة علنية وإنتشار المخدرات وسط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-27 سنة بنسبة تزيد على ال(20 %)، واستهداف بائعات الهوى لمنجم جبل عامر (من داخل وخارج السودان)، وتفشي ظاهرة التسول في فترة ماقبل النزاع في محلية السريف التي لم تعهد مثل هذه الظواهر من قبل (الفرضية الرابعة).

هـ-النظم الإدارية التقليدية المبتكرة بالمنجم قللت كثيراً من حدة النزاعات التى وصلت في المتوسط إلى مابين (6-10) نزاع في اليوم الواحد فضلاً عن تسوية 25 حالة قتل داخل المنجم خلال الفترة ما بين 2012-2016 م.

و-تجاهلت الحكومة الوجود الأجنبي الكبير الذي وصل منطقة الدراسة، حيث وفد معظمهم إلى المنطقة بدون أوراق ثبوتية أو إجراءآت قانونية واضحة تتعلق بحركتهم داخل البلاد مما يجعل إمكانية إرتكابهم

للجرائم أو التخطيط لها أمراً محتملاً (الفرضية الثانية) .

ز-لم تضع السلطات الحكومية أي تحوطات لإدارة المنجم ولم تكن مدركة لحجم التعقيدات الموجودة الأمر الذي خلَف فراغاً لم تتمكن الآليات المحلية المبتكرة من التصدي له، فأندلع النزاع الذي راح ضحيته 1113فرداً من البني حسين ومابين 200-300 قتيل من الأبالة، إضافة للجرحى بين الطرفي الذين وصل عددهم أكثر من 1200 جريح (الفرضية الثانية).

ح-أثرت ظروف التعدين النزاع على النسيج الأسري حيث ضعف دور الأسرة الرقابي والتربوي حيال التحكم في سلوك الشباب، وأصبح هناك عنف أسري متزايد، مثل العنف ضد الوالدين أو بين الأزواج بصورة غير معهودة (الفرضية الأولى).

ط-تأثر التعليم والمرافق المصاحبة له بمحلية السريف من جراء نشاط التعدين والأحداث التي جرت بالمنطقة بصورة كبيرة، خاصة التعليم الأساس لتسرب الطلاب بنسبة 38% والمعلمين بنسبة 29.8% وقطاع العمال بنسبة 17.3%.(الفرضية الأولى والرابعة)

ي-تدهور الوضع الإنساني بصورة كبيرة نتيجة للحرب والحصار الذي لازم المنطقة لمدة (7) أشهر خلال عام2013م مما ترتب عليه نزوح أعداد كبيرة من الأسر بلغت (15186) أسرة، فضلاً عن الأيتام الذين بلغوا (3112) يتيماً والأرامل اللآئي بلغ عددهن حوالي 332 أرملة (الفرضية الرابعة) .

## 14-2 التوصيات:

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بالآتي:

أ- على أجهزة الدولة أن تراقب عن كثب حركة ونشاط الأجانب خاصة في المناجم لما لذلك من خطورة على المجتمعات المحلية والدولة على حدٍ سواء.

ب-تعدين الجواهر الثمينة هو حق أصيل للدولة والمجتمع المحلي، لذا دخول الأجانب كطرف ثالث يجب أن يكون وفق قانون وإتفاق من قبل الدولة.

ج-يجب عدم مساواة الأجانب والوطنين في الحقوق المكتسبة من التعدين لأن ذلك من شأنه خلق منافسة غير عادلة وإلحاق الضرر بالإقتصاد القومي.

د-يجب حسم الصراعات الأهلية التي تنشأ في المجتمعات الهشة أول بأول حتى لاتتفاقم، وتكون النتائج كارثية كما حدث في منجم جبل عامر.

هـ-على الدولة والمنظمات الإنسانية القيام بواجبها كاملاً تجاه إعادة ما دمره النزاع المسلح في محلية السريف.

و-على جهات الاختصاص تبنى ورعاية مخرجات الصلح الذي تم بين أطراف النزاع في منجم جبل عامر حفاظاً للسلم الاجتماعي وضماناً لعدم تكراره مرة أخرى.

ز-مناطق التعدين يجب أن يكون لها نصيب واضح من ريع التعدين مع آلية واضحة لتحصيلة حفاظاً على الحقوق المتعارف عليها.

## 15- المراجع والمصادر :-

### 1-الكتب

-أبو هلال، أحمد و آخرون (1984) تعليم البدو ، منشورات المنظمةالعربية للتربية و الثقانة و العلوم ، تونس .

-بشماني، شكيب(2014) دراسة تحليلية مقارنه للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36)، العدد(5)، دمشق، سوريا.

-يوسف، أبوالبشر عبدالرحمن ( 2016م ) العلاقات التجارية بين دارفوروالعالم الخارجي 1640 – 1874 شركة مطابع العملة ، الخرطوم

-مقار و نسيم(1993م) مصر وبناء السودان الحديث، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

-عمر، معين خليل وآخرون( 2004م) المدخل إلى علم الاجماع، دار الشروق ، الأردن

-ضحيان، سعود(2000م)، دليل اختيار العينة، الثقافة المصرية للطباعة والتوزيع والنشر، القاهرة.

### 2 -الرسائل الجامعية

-كوزي، سعيد علي (2004) الرعي المتنقل وأثره في البيئة والمجتمع في ولاية شمال دارفور دراسة حالة

محليـة كبكابيـة، رسالة ماجستير غير مشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم.

- يحيى، خالد آدم (2017م )الإداره الأهلية و دورها في السلام الاجتماعي والتنمية بمحلية السريف، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز دراسات السلام والتنمية ، جامعة الفاشر.
- الخليفة، محمد الشيخ خضر (2015م) الآثار الاقتصادية لتعدين الذهب في السودان (2002م – 2015م) رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا.

**3- التقارير وأوراق العمل**

- إدارة تعليم السريف( 2017م ) التقرير السنوي لامتحانات محلية السريف.
- الجهاز المركزي للإحصاء (2013) تقرير عن التعداد السكاني.
- الأمم المتحدة ( 2011م ) تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة التاسعة عشرة( 2 – 13 ) مايو، الأمين العام .
- وزاره المعادن (2016م) تقرير مجهودات الوزارة في تقنين وتنظيم و تطوير التعدين التقليدي للفترة (2014م – 2016م ) المقدم للاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتعدين .
- وزارة التخطيط العمراني ، قسم المساحة (2016) خريطة منطقة الدراسة.
- حامد، فيصل بريمة (2017م) دور الإدارة الأهلية في فض النزاعات و بناء السلام الاجتماعي بدارفور، ملتقى الإدارت الأهلية المنعقد بمحلية السريف مارس/2017م.
- منظمة العطاش للتنمية والسلام (2013م) تقرير، الوضع الإنساني فى محلية السريف.
- منظمة العطاش للتنمية و السلام ( 2017م ) تقرير، واقع الخدمات بمحلية السريف.
- محلية السريف (2013م) تقرير عن الوضع الأمني في جبل عامر.
- مؤتمر الصلح بين الأبالة وبني حسين (2014)الجلسة الختامية 2014/4/20م، كبكابية.
- الغرفة التجارية لمحلية السريف ( 2017م) تقرير عن أسعار السلع قبل و بعد الحرب.
- يوسف ، أحمد ادم (2007) دراسة مقدمة لديوان الحكم الإتحادي.
- شرطة محلية السريف (2017) تقرير عن الوضع الإنساني بالسريف
- Ministry of Finace and National Economy (2015**)** General Directorate of International Cooperation Capacity Enhancement for Debt Management and Resources Mobilization Project Apllot Study on Role of Mining Sector to Economic Diversification.

**4 – الشبكة العنكبوتية**

وزرة المعادن(2016) خريطة التعدين في السودان https://www.google.com/search

## 5- المقابلات الشخصية

| الرقم | الاسم | العمر (سنة) | الصفة | تاريخ المقابلة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | عبدالله، داؤد آدم | 52 | أول رئيس للجنة المنجم | 2017/9/18م |
| 2 | جمعة، عبدالرحمن نمير | 58 | مدير شرطة محلية السريف | 2017/1/10م |
| 3 | دفيس، محمود محمد | 69 | ممثل الناظر | 2017/1/9م |
| 4 | غبشة، الدومة هارون | 65 | عمدة قرية خضيرة | 2017/1/9م |
| 5 | ضوالبيت، اسماعيل سليمان | 68 | عمدة مدينة السريف | 2017/1/11م |
| 6 | على،محمدالأمين عبدالرحمن | 53 | عمدة جبل عامر | 2016/11/10م |
| 7 | سعيد، آحمد إبراهيم | 60 سنة | ثاني رئيس للجنة المنجم | 2017/1/5م |
| 8 | الدومة، عبدالله | 38 | معدن بجبل عامر | 2016/11/10م |
| 9 | رابح ، محمد سليمان | 58 | مدير مكافحة المخدرات بشمال دارفور | 2017/11/7م |
| 10 | آدم ، عبدالله محمد | 55 | مدير مدرسة تورجوك الأساسية | 2017/1/10م |
| 11 | جبريل ، آحمد آدم | 54 | مدير مجمع أم سنينة الشرقى | 2017/1/10م |
| 12 | محمد ، أحمد ضوالبيت | 59 | مدير تعليم الأساس بمحلية السريف | 2017/1/9م |
| 13 | حسين ، جمال موسى | 52 | مدير التعليم الثانوي بمحلية السريف | 2017/11/19م |
| 14 | حامد ، فيصل بريمة | 45 | محاضر بجامعة الفاشر ، من أبناء السريف | 2017/1/11م |
| 15 | آدم، محمد إسماعيل | 48 | معتمد محلية السريف، ولاية شمال دارفور | 2017/1/11م |